المحاضرة الرابعة عشرة

المجتمع المدني..الآفاق والتحديات

٢٠٠٧/٤/١٧م (١٤٢٨/٣/٣٠هـ)

الضيف/ الأستاذ ابراهيم بن عبدالله الهطلاني

كاتب وباحث

مدير الندوة/ الأستاذ عبد الباري بن أحمد الدخيل*

السيرة الذاتية للمحاضر:

- إبراهيم بن عبدالله الهطلاني.
- متخصص في العلوم الفيزيائية.
- عمل معيدا في قسم الفيزياء في كلية العلوم بجامعة الملك سعود بالرياض.
- يعمل حاليا في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- ممثل منظمة كتاب بلا حدود في السعودية.
- كاتب سياسي، يكتب في ملحق الأربعاء في جريدة المدينة، وصدى البلد اللبنانية.
- نشرت له مجموعة بحوث عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني.
- صدر له العديد من المؤلفات، من بينها:
  - السودان بين ثورة الإنقاذ وإنقاذ الثورة.
  - عاصفة في الفكر والسياسة.

*كاتب وباحث تاريخي.

مقدمة مدير الندوة:

بسم الله الرحمن الرحيم، تعد لفظة (المجتمع المدني) من المصطلحات التي شهدت انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي محليا ودوليا. وبرغم انتشار هذا المصطلح، إلا أن صعوبة واجهت تعريفه بشكل جامع مانع، وذلك نتيجة لعدة عوامل، من بينها أن المجتمع المدني من مصطلح تاريخي تعرض لتغيرات كثيرة على مر العصور.

كذلك يتضح أن لدى المهتمين بمفهوم المجتمع المدني والمتحدثين عنه لديهم خلفيات وتجارب سياسية واقتصادية والاجتماعية مختلفة أدت إلى فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة؛ فقد رفض بعض المثقفين مسألة المجتمع المدني، لا سيما القوميون منهم، حيث استبدلوه بالمفهوم القومي أو الدولة القومية. وكذلك الإسلاميون الذين غيروا هذا المصطلح ببدائل أخرى، كالمجتمع الأهلي، أو مؤسسات الأمة، وما شابه.

حول هذا الموضوع، سيحدثنا الأستاذ إبراهيم بن عبد الله الهطلاني، ممثل منظمة كتاب بلا حدود فأهلا وسهلا به.

نص المحاضرة:

ظهر مفهوم المجتمع المدني في أوروبا منذ عدة قرون، ثم انتقل لأوروبا الشرقية، ومنها للدول العربية في فترة التسعينيات من القرن الماضي. والمجتمع المدني مفهوم جديد يخضع للجدلية والتباينات التي أدت إلى اختلاف تعريفاته، وأعتقد أن ذلك يعود لعدة أسباب، منها أن هذا المفهوم منتج غربي له مميزاته وخصائصه التي تبلورت في المجتمع الأوروبي، وانتقاله لحضارة مختلفة يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاف في تعريفه بما يتناسب وطبيعة هذه الحضارة. وأمام هذا الوضع، انقسم الكتاب في مجتمعنا العربي برأيهم حول المجتمع المدني إلى قسمين، فقسم يرى بأخذ هذا المصطلح بفكره ومنتجه كما هو ما دمنا في حاجة له، وما دام يحمل أسسا ومبادئ إنسانية كالتسامح والمساواة والحقوق والقانون، والقسم الآخر يرى أن في هذا المفهوم ميزات وعوامل تتضارب وتتناقض مع ثوابتنا وحضارتنا وموروثنا، فأراد أن يفرغه من بعض مبادئه وميزاته ليطوعه بما يناسب مجتمعنا.

وعلى الرغم من التفاعل مع مفهوم المجتمع المدني، إلا أن الآراء حوله مختلفة ومتناقضة، لكنها تشترك جميعا في بعض الملامح والأسس من حيث أن تشكيلات المجتمع المدني تكون أنشطة منظمة لا تسعى للسلطة، وأنها غير ربحية، وأنها طوعية تسعى لمصلحة مجموعات وأفراد تعمل في الفضاء الذي يوجد بين السلطة/ القمة، والفرد/القاعدة.

ومن الآراء الجديرة بالقراءة، رأي الدكتور المغربي محمد عابد الجابري الذي عرف المجتمع المدني بأنه المقابل للمجتمعات التقليدية الموجودة كمجتمع العسكر، ومجتمع القبيلة، ومجتمع الحزب الحاكم والرائد. ويرى بأننا لو صفينا هذه المجتمعات ثقافيا فسيظهر لنا المجتمع المدني، لأن المجتمعات التقليدية تمنع ظهور المجتمع المدني.

في المملكة العربية السعودية، وجد مفهوم المجتمع المدني له تعريفا رسميا أو شبه رسمي؛ فقد عرفه في جريدة الشرق الأوسط الدكتور محمد الحلوة، أستاذ العلوم السياسية وعضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى بأنه "مؤسسات مدنية تتمثل في جماعات وغايات لها مصالح وأهداف مختلفة، تبرز لتشكل في مجموعها المجتمع المدني السعودي الذي يسعى ما أمكن للاستقلال عن المجتمع الرسمي للدولة". ومن خلال تعريف الدكتور يتبين لنا أن هذه المؤسسات غير مستقلة أصلا، وبه نستطيع تقسيم مؤسسات المجتمع المدني لقسمين:

أ- جماعات مصالح، وتنقسم بدورها لقسمين:

- جماعات مهنية، كجماعة الدلالين.
- جماعات متخصصة، كجماعة المهندسين والمحامين.

ب - جماعات النفع العام، وتندرج تحت هذا العنوان المؤسسات والجمعيات الخيرية والجمعيات الدعوية.

وحتى نستطيع الإلمام بآفاق المجتمع المدني، فإنه لابد من معرفة آليات عمله والعوامل المؤثرة فيه؛ ونستطيع حصرها في ثلاثة عناوين رئيسية هي:

أولا/ المؤثر الثقافي، وهذه المؤثرات متعلقة بالفرد المثقف وقدرته على التغيير، وإقناع المجتمع بأهمية المجتمع المدني وما يحمله من معان ومبادئ إنسانية سامية. ويتعلق هذا المؤثر بثقافة المجتمع وموروثه، ومدى استعداده للتغيير والتأقلم مع المبادئ والثقافات الوافدة.

ثانيا/ المؤثر الاقتصادي، فعندما ظهر البترول في الثلاثينيات من القرن الماضي في المملكة، وفدت على المنطقة شركات ومؤسسات للتنقيب والاستثمار مثلت ثقافات وحضارات مختلفة استطاعت أن تساهم في تغيير ثقافة وأبناء المملكة، محدثة أثرا لدى المواطن السعودي الذي تجاوز موروثه الثقافي لحضارات أخرى بفضل ذلك، فضلا عن تحسن المستوى الاقتصادي نفسه.

ثالثا/ المؤثر السياسي، فقد كانت منطقة الحجاز تضم مؤسسات للمجتمع المدني قبل الحكم السعودي، وكانت في مكة المكرمة مجالس أهلية يتكون منها أعضاء من نخب أهل مكة الاقتصادية والدينية، يديرون العمل المدني تحت مظلة الحكم الهاشمي دون تدخل سياسي منه حتى عام ١٩٠٦م (١٣٢٤هـ). وفي عام ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ)، وعندما انضمت الحجاز للحكم السعودي، قامت الحكومة بسياسة جديدة أطرت فيها هذه المؤسسات وأعادت صياغتها بما يتوافق معها فتطورت حتى تكون منها مجلس الشورى بصيغته الحالية، وخرج عنوانه عن المجتمع المدني ليتحول إلى إحدى مؤسسات السلطة.

ولا شك أنه من الممكن جدا لهذه المؤثرات أن تتحول إلى عامل إيجابي يدفع بالمجتمع المدني للتحرك والتطور إذا أحسن تطويعه، كما أنه قد يتحول لعامل سلبي يؤخر من عملية التطور الثقافي.

تحديات المجتمع المدني:

يواجه المجتمع المدني الكثير من التحديات في المملكة، وأشدها ما هو متعلق بالمجال الثقافي، وأهم هذه التحديات تتمثل في:

- نمطية هيكلة المؤسسات والأسماء التي تعمل في هذا المجال، والتي تعيق وتمنع من التواصل الخارجي، فضلا عن الداخلي.
- تدخل وسيطرة العمل الرسمي، فقد كانت المؤسسات الرسمية سابقا تحتكر العمل الثقافي على نفسها، كما أن العمل في المجال الثقافي كان محدودا حتى ظهرت المنتديات والمجالس والهيئات التي وسعت من مساحة العمل الثقافي والفكري.
- التحدي المالي، فأغلب المجتمعات المدنية تعاني القصور المادي الذي يعيق مدى تحركها الجغرافي والفكري.

الأسئلة والمداخلات:

الأستاذ محمد المحفوظ (كاتب ومفكر سياسي):

بداية أشكر الأستاذ إبراهيم على طرحه الطيب، وأود الإشارة إلى عدة نقاط، أولها ملاحظة إشكالية مرتبطة بمصطلح المجتمع المدني الذي أرى إمكانية التباسه؛ فلا شك أننا جميعا نقبل بمضامين مفهوم المجتمع المدني، ولكنا إذا تحدثنا عن المجتمع المدني فإننا نتحدث في المقابل عن مجتمع متوحش، وهنا مكمن الإشكالية؛ فعلي الصعيد الإنساني لا يوجد مجتمع متوحش، لذا أقترح أن نتحدث عن المجتمع التعاقدي وما يتضمنه من منظومة حقوق وواجبات اختيارية وطوعية.

النقطة الثانية هي أن من الأخطاء الشائعة التي وقع فيها الفكر السياسي المعاصر اعتماد علاقة عكسية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، فأصبحنا نتحدث عن ضرورة إضعاف الدولة مقابل ضرورة إقامة المجتمع المدني. والحقيقة أن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن لها أن تنمو حق النمو ولا تتركز في الفضاء الاجتماعي إلا في إطار دولة قائمة ومقتدرة، فالدولة الضعيفة لا يمكنها إنتاج مجتمع مدني، والتفكير ببناء مؤسسات المجتمع المدني دون ملاحظة متطلبات الاستقرار السياسي يوقعنا في كثير من المتاهات السياسية والأمنية، ولنا في العراق والحروب الداخلية التي قامت فيه على كل المستويات خير شاهد على نتيجة إلغاء الدولة بهدف إقامة مجتمع مدني.

وأخيرا، تمتلك ثقافتنا الإسلامية توجيهات صريحة حول العمل التطوعي والجماعي، ولكنا لم نستطع - من خلال واقعنا كمسلمين - خلق ما يسمى اليوم بالمجتمع المدني، وأرى إمكانية ذلك، ولكن ليس من زاوية العمل التطوعي بحد ذاته، بل من خلال إعادة الاعتبار للفردية في حياة الناس؛ فالغرب لم يستطع أن يبني مؤسسات المجتمع المدني إلا حينما تمكن من بناء الفرد كون الفردية شرط ثقافي واجتماعي، بل ومدخل سياسي لبناء المجتمع المدني.

والفردية قد تمارس على صعيدين، الأسرة، والأنانية، ولا يمكن تأسيس مجتمع مدني في مجتمع يغيب فيه حس الفرد أو يعامل على أنه جزء أصم من دائرة جماعية، ونحن أحوج ما نكون اليوم لإعادة اعتبار مفهوم الفردية الذي لا يعني الأسرة والأنانية بقدر ما يعني تمكن الإنسان من طاقاته وقدراته.

مدير الندوة:

من هو المسؤول عن خطأ فهمنا للعلاقة المفترضة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. ما هو مصدر الخطأ، هل هي الحكومات أم المجتمع نفسه؟

المحاضر:

اقتراح المجتمع التعاقدي الذي طرحته أستاذ محمد المحفوظ -وهو أحد الاقتراحات المطروحة على الساحة- يشبه إلى حد كبير طرح الإسلاميين لـ (المجتمع الأمة)؛ حيث أخذ الإسلاميون مصطلحات ونصوص وسلوكيات من الموروث الإسلامي وقالوا بها، كالوقف والتكافل وما شابه. لكن الإشكالية ظهرت في قيام المجتمع المدني على قيم نسبية، بينما يقوم موروث الإسلاميين على قيم سماوية مطلقة تختلف مكاييلها عند الغرب لكون ما لديهم قيم إنسانية وليست دينية بالنسبة لهم.

وفيما يتعلق بإشكالية فهم العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة، فأنا أتفق معك. وقد ذكرت في حديثي إن المجتمع المدني لا يكون كذلك إن كان يسعى للسلطة، فالأحزاب السياسية لا نستطيع اعتبارها مجتمعا مدنيا بأي حال من الأحوال كونها تسعى للسلطة، ولكنا لا نتجاهل كون المجتمع المدني مكمل للسلطة لما يعبئه من فراغات تعجز عن تعبئتها السلطة، وهو بذلك لا يمثل خطرا بقدر ما يمثل عونا للسلطة التي قد تستعمله لتأكيد سيطرتها في المجتمع.

مشارك من الحضور:

تحدثت عن ثلاث مؤثرات في المجتمع المدني، سياسية، واقتصادية، وثقافية. ألا تعتقد أن الحالة الدينية لها دور أيضا؟ وسؤال آخر، هل من الصعوبة بمكان تفعيل المجتمعات المدنية بدون دولة أو حكم عسكري مثلا، وما هو نوع الحكم المفترض لتفعيلها؟

المحاضر:

المؤثرات الدينية موجودة، وربما هي أقوى المؤثرات في المجتمع المدني، وقد ضمنتها في المؤثر الثقافي حين قلت أن ثقافة المجتمع تؤثر، ومثلت للمجتمع الديني والمجتمع المنفتح الذي لا يكون الدين فيه محرك حاد كما هو الحال في الشمال الأفريقي الذي تأثر بالوافد السياسي والعسكري- الاستعمار- ، في حين يعتبر الدين المكون الرئيسي لثقافة مجتمع المملكة.

أما بخصوص سؤالك حول السلطة، فأنا أرى أنه إذا كانت السلطة ضعيفة فإن المجتمع المدني يكون ضعيفا، وذكرت أن المجتمع المدني لا يعمل إلا في الفضاء بين السلطة/ القمة، والفرد/القاعدة كون وظيفته الربط بينهما.

أما عن نوع الحكم الأفضل لتفعيل المجتمع المدني، فقد ذكرت رأي الدكتور الجابري حول تأثر المجتمعات المدنية للحكم الذي تخضع له وتتحرك فوق قاعدته. ففي المملكة مثلا، لا تصدر مؤسسات المجتمع المدني إلا بقرار رسمي وزاري أو ملكي.

مشارك من الحضور:

على اعتبار أن أصول المجتمع المدني غير إسلامية كونها قادمة من الغرب أسأل، هل للمؤسسات الدينية الأهلية دور إيجابي في تفعيل المجتمع المدني أم دور مثبط؟

المحاضر:

أشير بداية إلى اعتبار المؤسسات الدينية مجتمعا مدنيا في المفهوم السعودي، غير أنها ليست كذلك في مواقع أخرى. وحين نتكلم عن دور هذه المؤسسات فإننا لا ننظر لها من حيث التثبيط والتشجيع بقدر ما ننظر لفاعليتها وإنجازها؛ فهي تؤدي عملا ما في جميع الأحوال، ولكنه متفاوت النسب.

وعندما نضع قيم المجتمع المدني في الميزان الديني فلن يكون هناك خلاف على أصل القيمة بل على مدى ما تمثله في المجتمع، كالمساواة والحرية مثلا، فهي قيم تختلف النظرة لها في المجتمع الغربي عن العربي.

الأستاذ جعفر الشايب (راعي المنتدى):

أرحب بك أستاذ إبراهيم، وأشكرك على تشريفك المنتدى وطرحك الثري وإثاراتك المشوقة جدا، وسأداخل عليها بتعليقين:

الأول يرتبط بما ذكرته عن مجتمعاتنا المحلية في الحجاز والمنطقة الشرقية، أعتقد أنه كانت هناك أشكال مختلفة قائمة من الممارسات التي يمكن أن تندرج تحت مصطلح المجتمع المدني أو المؤسسات المدنية لانطباق مبادئ ومفاهيم المجتمع المدني عليها. وقد يكون الوقف والتشكيلات النقابية البسيطة للصاغة والدلالين وغيرهم أحد أشكالها، وإن كانت قد اضمحلت الآن؛ فالتطور الاقتصادي، والذي أدى إلى إفقاد المجتمع بعض خصوصياته، حيث كان يتبانى بها داخليا لمعالجة إشكالاته، فأحدث ذلك ارتباكا إداريا واجتماعيا.

الأمر الثاني يرتبط بمستقبل مؤسسات المجتمع المدني في المملكة، حيث نرى الآن توجها من قبل الدولة إلى تعزيز المؤسسات الأهلية عبر نظام المؤسسات والجمعيات الأهلية الذي يدرسه مجلس الشورى، والذي

وصل لمراحله الأخيرة، وما يدور في الوسط الإعلامي من أخبار الدراسات والبحوث والندوات حوله إلا دليل على الاهتمام بهذا الموضوع والرغبة لدفعه إلى الأمام.

أخيرا، كيف ترون مستقبل المجتمع المدني على صعيد الوطن عموما، وما هي آفاقه أمام ما ذكرتم من إرهاصات ثقافية واجتماعية؟

المحاضر:

في فترة التسعينيات، لم نكن نسمع بمصطلح المجتمع المدني، ولكن عن الجمعيات الخيرية والأهلية وجمعيات الدلالين والصاغة، حتى غابت فترة ما لظروف سياسية ثم عادت من جديد بعد تعديلها. ويوجد حاليا توجه رسمي وحاجة شعبية ودعوات للمثقفين لنشر ثقافة المجتمع المدني الذي يعتمد مستقبله على قوتها جميعا. والأمر معلق كثيرا بمدى تقبل مجتمعنا لهذه الدعوات بما تحمله من مفاهيم وقضايا مهمة للمجتمع.

مدير الندوة:

ذكرتَ في معرض حديثك أن الأحزاب السياسية لا تعد مجتمعا مدنيا، بيد أني قرأتُ في كتاب "المجتمع المدني في مصر" أن المجتمع المدني في هناك يتكون من أشكال مختلفة من الهيئات الحكومية، يصل عدها إلى ما يقارب١٢٥ ألف جمعية وهيئة، كما ذكرت أن عدد الأحزاب في العام ١٩٩٩م (١٤٢٠هـ) قد وصل إلى أربعة عشر حزبا. ما تعليقك على ذلك؟

المحاضر:

أوضحت في البداية عن تباينات التعريف لمفهوم المجتمع المدني. هناك مدرسة تدخل الأحزاب السياسية في إطاره كما هو الحال في مصر، لكنا إذا استعرضنا التعريف العالمي للمجتمع المدني نجد أن مؤسساته لا تسعى للسلطة، على عكس الأحزاب إذ تسعى إليها.

مدير الندوة:

ألا تعتبر الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الأحزاب -كالأنشطة الثقافية- أنشطة مدنية؟

المحاضر:

هدف الأحزاب سياسي في الأصل وجميع أنشطتها تصب في هذا الهدف، فدعوتها للتعاون والتكافل والمشاركة - وكلها قيم سامية- تصب في هدف سياسي بالدرجة الأولى.

الأستاذ محمد المحفوظ (كاتب ومفكر سياسي):

يبدو أننا في حاجة لنفرق بين المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني؛ فمن خلال المداخلات، استشفيت رؤية تتعامل مع المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بعلاقة الترادف، وليس الأمر كذلك؛

فحينما نتحدث عن مجتمعاتنا العربية فإننا نجد فيها مؤسسات أهلية كثيرة كالمسجد، رجل الدين، الجمعية، وغيرها، وأرى أنه إن أشبع المجتمع بها فإنه بفعل التراكم والخبرة سينتج المجتمع مؤسسات مجتمع مدني.

من جهة أخرى، كل مؤسسة مجتمع مدني تريد السلطة، ولا أعني السلطة بمعناها السياسي، بل السلطة الموزعة والتي هي أحد شروط نمو مؤسسات المجتمع المدني، فالدولة - كمؤسسة- ضرورة اجتماعية تسير شؤون الدولة، وتقابلها مساحات واسعة للمجتمع بتعبيراته الأهلية والمدنية للتعبير عن نفسه من خلالها. فحين يؤسس الإنسان لنفسه مؤسسة مجتمع مدني ينتظم أفراده بالعمل فيها فإنه سيمتلك سلطة قد تكون رمزية أو ثقافية، وهي ما أعنيه.

المحاضر:

ذكرتُ أن مؤسسات المجتمع المدني هي تشكيلات منظمة، ولا أظن أن المسجد مؤسسة، وإلا كان فيه انتخاب وتنظيم واختيار. هو وسيلة مخاطبة اجتماعية، ولست أتفق معك في كون المجتمع المدني يسعى للسلطة لأنه لن يكون مجتمعا مستقلا بها بل شريكا مع الدولة في حال حاجته للحرية. كما أن السلطة هي فن التأثير في الآخرين، ولا يفترض بالمجتمع المدني أن يؤثر في الآخرين، بل يتدخل لمصلحتهم.

الأستاذ فائق الهاني (كاتب صحفي بجريدة الحياة):

منذ أربعة عقود، واجه المفكرون العرب جدلية أيهما مقدم على الآخر، وأيهما مقدم على الآخر الديمقراطية أم المجتمع المدني، وقد حسم المغرب العربي الموضوع بأنهما في درجة واحدة، لا يقوم أحدهما دون الآخر، ولكن الجدل لا يزال قائما في الخليج. فعن ماذا سيسفر في تصورك؟

المحاضر:

لا أظن أن هناك تناقض بين المجتمع المدني والديمقراطية فمبادئهما واحدة، ولكن رؤيتنا للمجتمع المدني مختلفة، فنحن نحتاج مجتمعا مدنيا، والدولة تعلم ذلك وترضاه، ولكن حسب صيغة معينة لا تتجاوز ما ترسمه لها من حدود. أما الديمقراطية فأمامها عوائق ثقافية ودينية، كونها تقوم على حكم الشعب واختياره؛ والإسلام يعتمد على نصوص وأحكام إلهية.

السيد محمد الخباز (شاعر وأديب):

ما هي القوى الدافعة لمؤسسات المجتمع المدني، وهل هي حكومية أم اجتماعية؟

ثانيا، ذكرتَ أن الحكومات -عموما- أدركت الحاجة الماسة لمؤسسات المجتمع المدني وتسعى لتشجيعها. ما هي الخطوات التي قامت بها الحكومات في ذلك؟

المحاضر:

أولا، الحاجة كانت مجتمعية ثقافية في الأصل، وبعد ظهور التيارات التكفيرية والعنف أصبحت رسمية تدعمها الدولة؛ لأنها كما قلنا سابقا تعمل في مصلحة المؤسسات الرسمية وتدعيم أركانها.

أما أشكال مساعدة الدولة لمؤسسات المجتمع المدني، فقد وجدت هذه المؤسسات منذ عهد الملك سعود الذي دعمها وأفسح لها المجال للعمل، واليوم تتمثل أبرز أشكالها في تقنينها في مجلس الشورى الذي انتهوا منه مؤخرا.

الأستاذ جعفر الشايب(راعي المنتدى):

أكرر شكري وامتناني للأستاذ ابراهيم الهطلاني وللحضور الكرام على إثرائهم الأمسية بالمداخلات الطيبة وتصبحون على خير.